توافق على التحقيق الدولي وتباين على اسقاط لحود وتطبيق القرار 1559

بري يدير الحوار اللبناني.. والاجواء الجدية يقابلها خوف من «طبخة بحص»

قوى 14 آذار وافقت على المر ورفضت تمثيل أحزاب «ريف دمشق»

اولى جلسات الحوار اللبناني اللبناني في مبنى المجلس النيابي في بيروت امس

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

بعد جلسة عاصفة ولكن مضبوطة لمجلس الوزراء أجمع فيها معظم الوزراء على مطالبة رئيس الجمهورية اميل لحود بالاستقالة وأبرزهم صهره الوزير الياس المر بدأت امس في مبنى المجلس النيابي أولى جلسات الحوار اللبناني اللبناني على مرحلتين صباحية ومسائية بعد تذليل عقبات طرأت في اللحظات الاخيرة وأخّرت انطلاق الحوار ساعة كاملة بعدما كان مقرراً أن يبدأ عند الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر.

وأسباب التأخير مردها الى رفض قوى 14 آذار بشكل اساسي تمثيل أحزاب البعث والسوري القومي الاجتماعي والتنظيم الناصري على طاولة الحوار بعد لجوء نواب هذه الاحزاب الى تجميع بعضهم بكتلة ليكون لهم ممثل على طاولة الحوار، وقد وافق رئيس مجلس النواب نبيه بري بداية على حضور هذا الممثل ولكنه اصطدم باعتراض شديد من قوى 14 آذار التي أبدت مرونة في حل عقدة التمثيل الارثوذكسي بقبولها مشاركة النائب ميشال المر في الصف الامامي مع النائب غسان تويني وتمسكها برفض حضور النائب مروان فارس عن الحزب السوري القومي أو النائب قاسم هاشم عن حزب البعث، وقد حضر هذان النائبان الى ساحة النجمة لكنهما لم ينضما الى الحوار.

وفي التفاصيل، أن قوى 14 آذار لوّحت بعدم مشاركتها في الحوار منذ الصباح بعد تبلغها بحضور ممثل عن الاحزاب الموالية لسورية، واعتبرت أن هذا الامر يخرج عن منطق المعايير التي طرحها الرئيس بري. وحذّرت من «أن هذا الامر سيحوّل الحوار اللبناني الى تفاوض لبناني ـ سوري بأدوات لبنانية».

وأصرّ رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط على عدم المشاركة في الحوار طالما لم تُحسم مسألة عدم تمثيل تلك الاحزاب الثلاثة، لكنه عدلَ عن موقفه ونزل الى ساحة النجمة حيث عُقد اجتماع في مكتب النائب أكرم شهيّب ضمّ رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري ورئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع والنائب جنبلاط والوزيرين محمد الصفدي ومروان حمادة والنائب فؤاد السعد جرى خلاله التداول في الامر، وتخلل الاجتماع اتصالات بالرئيس بري من خلال عضو كتلته النائب علي حسن خليل. ثم فوّض المجتمعون الدكتور جعجع الاجتماع بالرئيس بري وإجراء المفاوضات التي انتهت الى استبعاد تلك الاحزاب التي وصفتها مصادر 14 آذار بـ «أحزاب ريف دمشق».

بعد ذلك، بدأت جلسات الحوار وسط اجراءات امنية مشددة منع خلالها عبور السيارات والمشاة في المربّع الامني المحيط بالبرلمان، وشارك في الجلسة الأولى: الرئيس بري عن كتلة «التنمية والتحرير» يشاركه النائبان علي حسن خليل وسمير عازار، رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة يشاركه الوزيران احمد فتفت وميشال فرعون، رئيس كتلة تيار «المستقبل» النائب سعد الحريري يشاركه النائبان بهيج طبارة ونبيل دو فريج، رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط يشاركه الوزير مروان حمادة والنائب فؤاد السعد، رئيس «تكتل التغيير والاصلاح» النائب العماد ميشال عون يشاركه النائبان ابراهيم كنعان وعباس هاشم، رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع يشاركه النائبان ايلي كيروز وجورج عدوان، الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله يشاركه الوزير محمد فنيش والنائب محمد رعد، الرئيس الاعلى لحزب الكتائب امين الجميل يشاركه وزير الصناعة بيار الجميل والنائب انطوان غانم، رئيس «التكتل الطرابلسي» الوزير محمد الصفدي يشاركه النائب قاسم عبد العزيز، رئيس «الكتلة الشعبية» النائب الياس سكاف يشاركه النائبان عاصم عراجي وجورج قصارجي، النائب بطرس حرب عن «لقاء قرنة شهوان»، النائبان غسان تويني وميشال المر عن الارثوذكس، كتلة النواب الارمن برئاسة آغوب بقرادونيان، يشاركه النائبان يغيا جرجيان وآغوب قصارجيان.

استهل اللقاء بالنشيد الوطني، ثم ألقى الرئيس بري كلمة ترحيبية أكد فيها أهمية الحوار لمواجهة المخاطر التي تتهدد لبنان. وقال: «المطلوب أن نتفق على كل شيء، واذا حصل الاتفاق فيكون من حظنا جميعا. أما الامور التي هي محل خلاف فسنتفق على تنظيم اختلافنا حولها». ودعا الى تغليب المصلحة الوطنية ولغة الحوار على المصالح الشخصية والمزايدات». وطرح الرئيس بري ثلاثة عناوين هي:

ـ موضوع الحقيقة والتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ومتفرعاته.

ـ موضوع القرار 1559 ومتفرعاته.

ـ موضوع العلاقات اللبنانية السورية ومتفرعاته.

وفي الساعة الثالثة الا ربعاً بعد الظهر، رفعت الجلسة الاولى، وعقد بعدها الرئيس بري مؤتمراً صحافياً قال فيه: «عقدت اللجنة الاولى للحوار في حضور جميع أعضائها، بالاسماء التي تمت دعوتها وبالاختيارات التي تمت، وهي كما قلنا باب اول، وبدأنا وفقاً لجدول الاعمال. بعد النشيد الوطني كان البند الاول الحقيقة ومتفرعاتها، كالآتي:

1 ـ لجنة التحقيق الدولية.

2 ـ المحكمة الدولية.

3 ـ توسيع مهمات لجنة التحقيق. وبعد المناقشات اعتبر بالاجماع ان قرارات الحكومة حول هذه المتفرعات من البنود الثلاثة ستتابع من الحكومة اللبنانية، والاجواء ليست فقط جدية، بل استطيع القول انها إيجابية رغم المواقف المتنوعة من اطراف الحوار». وسئل بري عن العقد التي نشأت فأجاب «هل يهمك ان تأكل العنب او تقتل الناطور؟». وحول مشاركة كتلة الاحزاب، أجاب الرئيس بري: «لم يحصل أي تحفظ على الاطلاق عن القاعدة التي كانت مطبقة.

المفروض ان الاحزاب مشكلة من أربعة نواب لهم الحق في الحضور، ولكن المفروض إبلاغ الامانة العامة للمجلس، أو تحدد رئاسة المجلس من هو الشخص الذي سيجلس في المقدمة، هذا هو الالتباس الوحيد. مثلا السادة الارمن اتفقوا على ان يأتي في المقدمة في اليوم الاول شخص، ثم يأتي شخص آخر في اليوم الثاني، وهكذا. وهذا الامر لم يحصل بالنسبة الى الاحزاب». وعمن يدير جلسات الحوار؟ اجاب: «شرفوني فكلفوني ان ادير الجلسات». سئل: متى موعد الجلسة الثانية؟ اجاب: «في السادسة والنصف». وأوضح ان الحضور في الجلسات المقبلة سيكون بالمستوى نفسه. وقال انه «كان ينادي بطاولة مستديرة منذ سنوات وتحقق اليوم هذا الحلم أقله في الشكل، وعسى أن يتحقق في المضمون».

ولدى مغادرته المجلس، وصف النائب العماد ميشال عون جو الحوار بأنه إيجابي، وتوقع ان تستمر الاجواء بالإيجابية نفسها، «وكل شيء في وقته، فالحملَ يحتاج الى تسعة أشهر وعندها يمكن أن تتم الولادة بسلامة». سئل: لكن الحمل قد يكون سباعياً؟ أجاب: «ممكن، لكن الحوار جاء بحسب البرنامج وجدول الأعمال».

واذا كان المتحاورون تفاهموا على أن يدير الرئيس بري الجلسة، فإنهم لم يتفاهموا على طرح وثيقة التفاهم بين «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» لتكون مادة للتداول. ويبقى السؤال اي مآل لمعركة اسقاط رئيس الجمهورية اميل لحود التي يصرّ عليها فريق 14 آذار؟ واي مآل للقرار 1559 وهو البند الاشد حساسية بعد موضوع الرئاسة والذي يرفضه فريق 8 آذار؟ وهل صحيح ما ذكره احد اركان 14 آذار من أن الحوار قد يتحوّل الى طبخة بحص اذا لم يواكبه مظلة عربية ودولية؟

جلسة صاخبة لمجلس الوزراء طالبت لحود بالاستقالة

لحود: لست متمسكاً بالكرسي ولكنني لن أترك البلد في مهب الريح

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

كانت جلسة مجلس الوزراء ليل اول من امس من أهم الجلسات التي فجّر فيها صهر رئيس الجمهورية وزير الدفاع الياس المر قنبلة سياسية بطلبه من الرئيس اميل لحود إتخاذ القرار الذي تريده غالبية الشعب اللبناني وذلك على وقع هتافات المعتصمين في ساحة الشهداء الذين قرعوا على الطناجر مطالبين برحيل لحود.

وقد بدأت الجلسة بعدما طلب رئيس الجمهورية من الوزراء الادلاء بمواقفهم، وكانت البداية مع الرئيس السنيورة الذي تطرق الى كلام الرئيس لحود في جريدة «لوريان لوجور» مشيراً الى « ان رئيس الجمهورية اتهم الحكومة بأنها تعمل وفق املاءات خارجية، وبأنها تحرّض على مواجهات داخلية وان هذا الكلام ليس مقبولاً، وانه لا يمكن لرئيس الجمهورية ان يتهم الحكومة بمثل هذا الكلام في وقت يعرف فيه الجميع وفي طليعتهم رئيس الجمهورية بأن الحكومة تعمل بإخلاص وبإرادة ذاتية». واستهجن السنيورة « ما ورد في كلام الرئيس لحود حول ان الحكومة نظمت تظاهرة الاشرفية وتحت لوائها جرى الاعتداء على الكنائس». وبعد ان تكلم معظم الوزراء تحدث السنيورة ثانية وقال اعتقد «يا فخامة الرئيس ان بيان المطارنة الموارنة كان واضحاً اليوم ونحن نؤيده». وتحدث وزراء 14 آذار مروان حمادة، غازي العريضي، نايلة معوض، ميشال فرعون وجان اوغاسبيان وغيرهم الذين شددوا جميعاً على ان ما ورد في الرسالة مستهجن وغير مقبول واشار البعض الى ان التمديد كان بإملاءات خارجية وتمنوا عليه الاستقالة والانصياع لرغبات الناس. ولوحظ ان وزراء حركة امل وحزب الله وكذلك الوزير شارل رزق صديق رئيس الجمهورية لم يدافعوا مباشرة عن رئيس الجمهورية بل ركزوا في كلامهم على الدعوة للحوار والتفاهم لحل كل المشاكل وعدم استخدام الشارع كما تحدثوا عن الوضع الاقتصادي. وأكد الوزير مروان حمادة للرئيس لحود في الجلسة «ان ما جرى بعد التمديد من حوادث وويلات تتحمل انت شخصياً مع فريق عملك مسؤوليته بدءاً بالمسؤولية الدستورية مروراً بالمسؤولية الامنية كونك كنت رأس المجموعة وصولاً الى المسؤولية السياسية والتحريض على القادة السياسيين والصحافيين الذي جرى اعداده وبثه ونقله محلياً والى دمشق من جانب فريق عملك. ثم استمر مسلسل الاغتيالات والتفجير ومحاولات وضع اليد على ما تبقى من مؤسسات الدولة حتى الغائها وكان ذلك واضحاً من خلال رد القوانين والمراسيم وغيرها من الممارسات التي أدت بالبلاد الى الحالة الكارثية التي وضعتنا أنت فيها». وخلص الى تحميل لحود مسؤولية «تأجيج الوضع الداخلي حيث بات الجميع في البلد إما يطالب باستقالتك، او يفاوض على ابدالك. فهل تعتبر ذلك طبيعياً؟ وهل تستطيع الاستمرار على هذا النمط من التصرف؟».

وكانت مداخلة الوزيرة نايلة معوض اتسمت بحدة كبيرة اذ اتهمت الرئيس لحود بـ«التمويه والتعمية على التحقيق في اغتيال الرئيس رينه معوض الذي مهد لقيام الدولة الامنية وعهد الوصاية الذي كنت انت أداة لقيامهما». كما حملت على دوره في عملية 13 تشرين وما شهدته من تصفيات وجرائم تحت ذريعة انهاء تمرد العماد ميشال عون.

ورد الرئيس لحود على الوزراء مؤكداً انه «ما تعوّد التخلي عن مسؤولياته وهو لن يتخلى عنها في هذا الظرف». وقال: «لن أسلم مؤسسة دستورية وانا لست مطمئناً الى أين ستأخذونها، ولن أترك البلد في مهب الريح وأنا لست مسروراً لسماع الشتائم ليل نهار»، كما لست متمسكاً بالكرسي ولكنني لن أترك المؤسسة الدستورية في أيد غير آمنة. وليس سمير جعجع من يطالب ببعبدا وهو الذي ارتكب جرائم وحروباً ودين بقتل رئيس حكومة». ورد على كل وزير بمفرده متحدثاً عن «ماضيه ومآثره»، داعياً «الى الكف عن اتهامه زوراً».

وبعد كلام الرئيس لحود تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء الياس المر فأعلن أنه « لا ينتمي لا الى 14 آذار ولا الى 8 آذار «وانما أنتمي الى 12 تموز يوم الانفجار الذي استهدفني و12 كانون يوم استشهاد جبران تويني وتشرين يوم محاولة اغتيال مروان حمادة و14 شباط يوم استشهاد الرئيس الحريري». واعتبر ان اقصاءه عن حكومة عمر كرامي كان بفعل «القرارات الامنية التي اتخذتها لمصلحة لبنان»، مشيراً الى ان الرئيس لحود «فعل المستحيل» لدعمه ولكن «كان هناك مركز عنجر وقراره: يا عبد يا جثة. ولا حل وسطاً ولم نعمل عبيداً». وقال للرئيس لحود: «انت متهم زوراً لان عندك من نفس. لم أنس انك قلت لي بعد محاولة اغتيالي «فلّ» من لبنان خايف عليك وما فيي احميك». وأضاف مخاطباً لحود: «اني أخاطبك الليلة كرئيس للبنان وجدّ لأولادي الثلاثة.. اني أعرف انه لو كان الموضوع يعود اليك دون الاخذ في الاعتبار حلفاءك لكنت مشيت امس قبل اليوم، اما من أجل حلفائك فانك تتحمل البهدلة والضغط الاعلامي». ودعاه الى العودة الى اقتناعه الشخصي مذكّراً اياه بقوله قبل سنتين: «عم عدّ الأيام يوم بيوم لأخلص»، قائلاً: «خذ القرار الجريء... ليس مسموحاً ان يدافع عنك حلفاؤك بالرمادي وانت تدافع عنهم يا ابيض يا اسود».

التمثيل الارثوذكسي فجّر الخلاف بين رئيس البرلمان ونائبه

مكاري يقول انه نال اصواتا اكثر من بري وخليل يتهمه بانه غير مسؤول

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

فجّرت عقدة التمثيل الارثوذكسي على طاولة الحوار الوطني مشكلة بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ونائبه النائب الارثوذكسي فريد مكاري الذي لم يُدعَ الى طاولة الحوار بصفته كنائب لرئيس البرلمان بل كمشارك في وفد «تيار المستقبل» وهو ما اعتبره تجاهلاً للمركز الأرثوذكسي الأول في الندوة النيابية. وسجّل مكاري في مؤتمر صحافي ملاحظاته الآتية:

«اولاً ان حرصي على الحوار ونجاحه أسقط لدي كل التحفظات السياسية والمبدئية، لا بل سوف أبذل قصارى جهدي لانجاحه متجاوزاً السلوك اللامسؤول الذي تميزت به الجهة الداعية الى هذا الحوار.

ثانياً: ان استبعاد نائب رئيس مجلس النواب على طاولة الحوار انما يهدف الى ضرب هذا الموقع وتهميشه، ولما كنت حريصاً أشد الحرص على مركز نيابة رئاسة المجلس وعلى الطائفة التي أمثل رسمياً وعلى الحوار، أبدي اعتراضي على هذا الاستهتار لموقع نيابة الرئاسة مع الاشارة الى انني نلت ثقة 99 نائباً، أي اكثر من عدد الأصوات التي نالها رئيس المجلس، ولأنني نائب لرئيس مجلس النواب ولست نائباً لرئيس حركة «امل».

ثالثاً: ان ادعاء البعض تمثيلهم للطائفة الأرثوذكسية يتناسى كوني نائباً عن قضاء الكورة معقل الأرثوذكسية وعرينها بامتياز في لبنان.

رابعاً: منذ ان توليت نيابة رئاسة المجلس النيابي وأنا اسعى صادقاً لاقامة علاقة عمل جدية مؤسساتية مع رئاسة المجلس من دون جدوى، ما يثير لدي شكوكاً عما اذا كانت هذه المؤسسة تدار بوصفها مؤسسة دستورية أم كمعتقل برج المر، بالاذن من الاستاذ ميشال المر، كما كانت الحال في الأزمة العابرة».

ورداً على سؤال اذا كان يتهم سورية بالضغط على الرئيس بري لتخريب هذا الحوار؟ اجاب: «كبسة الزر عند الرئيس بري مصدرها واحد، وكلكم تعلمون وانت اسميتها».

من جهته، رد النائب علي حسن خليل على كلام مكاري بشأن التمثيل الارثوذكسي، فقال «حول اعتبار الاستاذ فريد مكاري انه ليس نائباً لرئيس حركة «امل» كي يُعامل كما عومل، بكل صراحة نقول نحن متأكدون أنه ليس نائباً لرئيس الحركة، لانه لن يصل الى هذا الشرف في الاسلوب الذي يمارسه في العمل السياسي».

اضاف: «اما قوله بأنه قد نال اصواتاً كنائب لرئيس المجلس النيابي اكثر من الاصوات الذي نالها رئيس المجلس نفسه، فهذا صحيح لانه وكما عبّر بشكل واضح لم يلتزم هو بقرار كتلته التي اتخذت قراراً بتأييد الرئيس نبيه بري، بينما كتلة الرئيس بري التزمت بقرار انتخابه نائباً لرئيس المجلس.

اما كلامه ان عدم دعوته، هو تصرف غير مسؤول، فأود الاشارة والقول له وللرأي العام ان التصرف غير المسؤول هو عدم التزامه بأن يكون في عداد الوفد الذي شكّله الرئيس بري ليكون على طاولة الحوار التي انعقدت».

تحقيق: السلطات السورية تسمح بدورات عن حقوق الإنسان وآليات المجتمع المدني

دمشق ـ من ثناء الامام:

تشهد العاصمة السورية، دمشق، هذه الأيام مجموعة من الدورات التدريبية على حقوق الإنسان وآليات المجتمع المدني، وذلك تحت نظر وسمع السلطات الأمنية في سورية.

وفيما منعت هذه السلطات خلال السنوات الماضية أي نشاط يتعلق بحقوق الإنسان أو المجتمع المدني، بدا تعاطي النظام مختلفاً في الآونة الأخيرة في هذا الصدد، إذ تشهد دمشق العديد من الدورات التدريبية الممولة من الاتحاد الأوروبي أو من دوله أو من منظمات دولية غير حكومية.

ويقول الناشط في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني المحامي أنور البني «نتعرض لمضايقات أمنية ولم نستطع الإقلاع بالمركز المعد للتدريب على حقوق الإنسان والمجتمع المدني،إلا أن الموافقة السياسية عليه تعتبر تطورا إيجابيا».

وسيترأس البني المركز، الذي افتتح أخيرا في دمشق للتدريب على آليات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، برعاية الاتحاد الأوروبي وتمويل منظمات دولية غير حكومية. وكان المركز افتتح الأسبوع الماضي بحضور غالبية الدبلوماسيين الأوروبيين وغياب المسؤولين السوريين ، على الرغم من حصوله على موافقة أمنية.

ويعتبر المركز أحد المشاريع الهامة ضمن المبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، والتي بدأت في العام 2005 وتتضمن 6 مشاريع لمراكز تدريب، واحد منها ممول من منظمة بلجيكية تطلق على نفسها اسم معهد التكافل والتضامن الدوليين.

ويستعد البني للإنطلاق في المركز بدورات تدريبية للمحامين والصحافيين على حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

وكانت السلطات الأمنية رفضت قبل عامين إعطاء الناشط المحامي أكثم نعيسة رئيس لجان حقوق الإنسان والمجتمع المدني، موافقة على دورة تدريبية شبيهة.

وعلى الرغم من اعتراف البني أن ما حصل في مجال الموافقة على المركز هو «تطور سياسي إيجابي»، إلا أنه طالب بترجمته إلى واقع على الأرض، معرباً عن «الأمل بأن يسمح ليس فقط للمركز بالقيام بمثل هذه التدريبات وإنما للمجتمع المدني نفسه» مؤكدا «استعداد نشطاء المجتمع المدني السوري العمل متطوعين لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي يعترف بمبادئ حقوق الإنسان ويحترمها».

وفي الإطار عينه، نظم المركز الثقافي البريطاني دورة تدريبية للمحامين والقضاة السوريين لمساعدتهم على مواكبة المعايير الدولية المطبقة في مجال حقوق الإنسان والتعاون مع الحكومة السورية.

وقال مدير المركز الثقافي البريطاني بول دبليو دي ليونايتد برس أنترناشونال إن «العمل في هذا المجال مع الحكومة السورية بدأ قبل 18 شهرا بالتعاون مع وزارة العدل ونقابة المحامين وبعض مجموعات المجتمع المدني إضافة إلى برلمانيين».

وأضاف أن «العمل بدأ بندوة حول المحكمة الجنائية الدولية ومعاييرها، ومن ثم ندوة حول اتفاقية سيداو المتعلقة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ولاحقا ندوة حول العنف داخل العائلة وحقوق الطفل والعمال»، مضيفاً أن «دورة تدريبية حول القانون التجاري الدولي وتطبيقاته وأخرى حول القانون الإنساني الأوروبي والقانون العام البريطاني ستبدآن في وقت لاحق».

وعلى الرغم من أن الدورات البريطانية تتم تحت سمع ونظر السلطات الأمنية السورية وبالتوافق مع جهات حكومية وهي تتناول عناوين لا تثير استفزاز هذه السلطات، فإن دبليو دي أقر بأن «جزءاً من البرامج التي تطرح هي للتحدث عن الاعتقال والمحاكمة العادلة».

وفي إشارة إلى أن بريطانيا تقدم المشورة لسورية خلال هذه الدورات على صعيد إمكانية تبديل القوانين، قال دبليو دي إن «الدورة تطرح التجربة البريطانية وآلية تعديل القوانين وكيف كان علينا أن نعدل قوانيننا في ضوء اتفاقيات دولية»، مضيفاً «لقد شرحنا كيف كان علينا أن نغير قوانيننا في حال كانت دول أخرى بحاجة إلى هذا التغيير».

وأشار إلى أن «من أهداف العمل الذي يقومون به في سورية هو الإطلاع على التجربة السورية وآلية تطبيق القوانين وخاصة قانون الشريعة في دولة تتمتع بتنوع أثني، عرقي، وديني».

وعن نظرة السلطات السورية إلى هذا النشاط، قال بتحفظ «لقد التقينا الجانب السوري وناقشنا معه خطوات العمل والتعاون بشكل جدي.. إننا بصدد إعداد برامج أخرى تدريبية للأشهر المقبلة».

وأكد المحامي زبير أحمد، عضو هيئة المحامين في بريطانيا وويلز وأحد المدربين البريطانيين في برنامج «الشخصيات المستضعفة» الذي نظمه المركز الثقافي البريطاني في دمشق، أن «المهم في تدريبات من هذا النوع هو تثبيت حقوق الشخصيات المستضعفة كالمرأة والطفل والأقليات في ضوء القانون الجنائي الدولي».

وقال أحمد ليونايتد برس أنترناشونال لقد «تحدثنا عن التشريعات البريطانية خصوصاً القوانين التي تتناول حقوق الأقليات وعدم التمييز ضدها»، مضيفا «لقد شرحنا كيف تطورت التشريعات البريطانية لتحمي الأقليات سواء في التوظيف أو الإقامة وكل الحقوق الأخرى المرتبطة بأقليات عرقية أو دينية».

ونفى أن يكون البحث مقدمة للتطرق إلى الأقليات في سورية أو في المنطقة مؤكداً أنه «يمكن أن يشمل هذه الأقليات مباشرة إذا ما طلبت السلطات السورية عبر المركز الثقافي البريطاني في دمشق ذلك منه»

وقال أحمد «أنه من الواضح خلال الندوات أن هناك قضايا تثير اهتماماً أكثر من غيرها»، مشيراً إلى أنهم سيعطون اهتماماً أكبر في المستقبل لهذه القضايا التي تثير اهتمام المشاركين.

عون: حظّي كبير في الوصول الى الرئاسة في حال احترمت الصفات التمثيلية

■ بيروت ـ اف ب: اعتبر الزعيم اللبناني المعارض ميشال عون ان «حظه كبير» في الوصول الى منصب الرئاسة «في حال احترمت الصفات التمثيلية» مشددا على ان اقالة الرئيس الحالي اميل لحود لا يمكن ان تتم من دون التشاور معه.

وقال عون في مقابلة مع وكالة فرانس برس تزامنت مع بدء مؤتمر الحوار اللبناني الوطني في بيروت «حظي كبير (في الوصول الى الرئاسة) في حال احترمت الصفات التمثيلية» مضيفا «عندي صفة مسيحية واسعة وعندي امتداد واسع عند المسلمين برهنتها الانتخابات النيابية» الاخيرة التي جرت الصيف الماضي.

وكانت كتلة العماد عون حققت نتائج جيدة جدا في هذه الانتخابات خصوصا في المناطق المسيحية وجمعت 21 نائبا.

واعتبر عون ان الاكثرية النيابية الحالية المناهضة لسورية التي تضم 71 نائبا من اصل 128 لا تستطيع الاطاحة برئيس الجمهورية الحالي اميل لحود «قبل التفاهم على البديل وقبل ان يحكوا معنا ومع حزب الله» معتبرا ان «موازين القوى الداخلية لا تسمح باقالة لحود بالشروط التي تطرحها الاكثرية الموقتة».

ويرى عون ان الاكثرية الحالية «موقتة» لان هناك «اعتراضا على نتيجة عشرة مقاعد نيابية فازت بها الاكثرية الحالية لدى المجلس الدستوري» لم تبت بعد.

ويستطيع العماد عون نظريا ان يحظى بدعم نواب كتلته الـ 21 اضافة الى 35 نائبا من كتلتي امل وحزب الله وعدد اخر من النواب المقربين من سورية الذي يناهضون الاكثرية الحالية.

وكان العماد عون وقع في السادس من شباط (فبراير) الماضي وثيقة تفاهم سياسي مع الامين العام لحزب الله حسن نصرالله ما احرج اخصامه السياسيين في الاكثرية.

واضاف عون ان «الاكثرية لا يمكنها ان تعدل الدستور لاقالة رئيس الجمهورية لانها بحاجة الى اكثرية الثلثين التي لا تملكها».

حول احتمال حصول تدخل عربي او اجنبي للمساعدة في التوصل الى حل في لبنان قال العماد عون «مع احترامنا للدول العربية وللولايات المتحدة ولقوة هذه الاطراف. انها قضية داخلية مئة بالمئة».

وردا على سؤال حول عدم قيام وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بالالتقاء به خلال زيارتها الاخيرة الى لبنان في الثالث والعشرين من شباط (فبراير) الماضي، وما اذا كان الامر «عقابا» له على توقيع تفاهم مع حزب الله، قال عون «انها تحليلات لوسائل الاعلام».

وكانت رايس التقت العماد عون خلال زيارة سابقة لها في تموز (يوليو) الماضي في حين اكتفت خلال زيارتها الاخيرة بالالتقاء بالبطريرك الماروني نصرالله صفير الذي يعتبر مرجعية يحظى باحترام واسع لدى المسيحيين والمسلمين.

وهاجم عون موقف الاكثرية النيابية الرافضة لانتخابه رئيسا للجمهورية وقال «يوم انتخاب رئيس لمجلس النواب في الصيف الماضي قالت الاكثرية النيابية انها لا تريد ان تغضب الطائفة الشيعية وصوتت لنبيه بري فوضعنا نحن ورقة بيضاء ثم وجهنا له التهنئة بعدها».

واضاف عون «بعدها اختارت الاكثرية النيابية فؤاد السنيورة لمركز رئيس الوزراء الخاص بالسنة فأيدنا، والان عندما طرحت نفسي للرئاسي كممثل للمسيحيين تراجعوا عن المبدأ».

واعتبر العماد عون ان «هناك عند الاكثرية نوعا من النزعة للسيطرة على المجموعات الطائفية والسياسة ومحاولة تهميش وتذويب للوزن السياسي للمسيحيين» معتبرا ان هذا يعني «استمرار التهميش الذي بدأ مع عهد الوصاية السورية».